



معالى الأم / صلاح عليان مكتبه الله
القائم بأعمال أمين عام مجلس الوزراء

تحية طيبة وبعد،..

**الموضوع : مشروع اللائحة المعدلة لائحة طبيعة العمل الخاصة بالقانونيين الخاضعين لقانون الخدمة
المدنية المعاللة من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء لإبداء الملاحظات**

ن Heidi عاليكم أطيب التحيات، وبالإشارة الى الموضوع أعلاه، وبعد دراسة مشروع التعديل للائحة المذكورة الوارد
إلى مجلس القضاء الاعلى بتاريخ (2016/6/5)، نحيل إلى عاليكم ملاحظاتنا على النحو التالي:

إن لائحة طبيعة العمل الخاصة بالقانونيين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية لسنة 2010 السارية المفعول يكتفيها
الكثير من التغيرات التي أدت إلى الحق الاجحاف بالقانونيين العاملين في الخدمة المدنية، والتعديل المقترن سيؤدي
إلى تحقيق العدالة بالنسبة إلى القانونيين وانصافهم، باستثناء القانونيين العاملين في مجلس القضاء الاعلى
والمحاكم، حيث أنه يوجد (78) موظف في دوائر مجلس القضاء الاعلى والمحاكم يحملون مؤهلات جامعية قانونية
إلا أن حقوقهم مهضومة منذ سنوات، كونهم لا يستطيعون الاستفادة من لائحة القانونيين بحجة عدم وجود وحدة أو
ادارة لشئون القانونية على الهيكل التنظيمي لمجلس القضاء الاعلى، وعلى فرض وجود هذا الجسم القانوني فإن
هذه الاستيعابي قد يصل في احسن حالاته إلى عشرة موظفين.

إن الموظفين القانونيين العاملين في السلطة القضائية بحاجة ماسة إلى معالجة أوضاعهم الوظيفية، وهذه
المعالجة يفترض أن تكون منسجمة مع طبيعة المرفق القضائي، حيث أنه لا يجوز قياس العمل في السلطة
القضائية كالعمل في باقي المؤسسات الحكومية الأخرى، حيث أن حملة الشهادة القانونيين مطلوبون للعمل في
دوائر المحاكم لطبيعة العمل القانوني في هذه المحاكم، ولا يمكن القول بأن وحدة شئون قانونية أو ادارة عامة



للشؤون القانونية على الهيكل التنظيمي لمجلس القضاء الاعلى ستعالج الوضع الوظيفي لهؤلاء القانونيين كما أسلفنا سابقاً.

إن فتح باب التعديل على لائحة القانونيين هو فرصة سانحة لتحقيق الاصاف لكل القانونيين العاملين في الخدمة المدنية بما فيهم القانونيين العاملين في السلطة القضائية.

وبناء على ما سبق، وللأصناف القانونيين العاملين في مجلس القضاء الاعلى والمحاكم الذين لم تصرف لهم علاوة طبيعية العمل منذ تعيينهم في السلطة القضائية لا بد من اجتراح حل شمولي لمعالجة هذا الموضوع، ونحن نقترح في هذا الصدد الحل التالي وهو: اضافة تعديل على مشروع اللائحة المذكورة يقضى باعتبار دوائر المحاكم لغايات تسكين القانونيين العاملين في السلطة القضائية وحدات شؤون قانونية. هذا بالطبع مع استحداث ادارة عامة للشؤون القانونية على هيكالية مجلس القضاء الاعلى لتسكين القانونيين العاملين في دوائر المجلس عليها.

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير..

عامر شاهين
مستشار ورئيس مجلس القضاة الأعلى
أشؤون المحاكم

2/16. C
13

نسخة: معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى حفظه الله